

هل يقرب الانسداد السياسي مسار الأزمة في الصومال من التدويل

حملت الأزمة السياسية المستمرة في الصومال إشارات قد تُسهم في تعميق المخاوف من إمكانية تدويلها بالنظر إلى حجم الضغوط الخارجية لكسر الجمود حول إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المؤجلة. فقد تزايدت الأصوات المحذرة من تداعياتها على سُبل الأجزاء العامة في البلاد التي دخلت مُربعاً مزعجاً على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

مقديشو - تسود الصومال حالة من التوتر السياسي بسبب الخلافات بين الحكومة من جهة ورؤساء الأقاليم والمعارضة من جهة أخرى حول تفاصيل متعلقة بالية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تاجلت في ظل تزايد القلق من تدويل الأزمة. وهي خطوة ترفضها قوى المعارضة بشدة.

وباتت الأزمة السياسية مطروحة بقوة أمام المجتمع الدولي بعد أن فشلت القوى السياسية في الصومال في التوصل لإيجاد حل لأزمة الانتخابات، حيث أن الجميع يراقب كيف يعالج المجتمع الدولي، ولاسيما القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الصومالي، هذه المشكلة التي قد تعيد البلاد إلى المربع الأول.

وتجاوز الصومال مهلة نهائية كانت محددة لإجراء انتخابات بحلول الثامن من فبراير الماضي عندما كان مفترضاً أن يقاد الرئيس محمد عبدالله فرماجو السلطة، الأمر الذي أدى إلى أزمة دستورية. ويعتبر إئتلاف مرشحي المعارضة الرئيس غير شرعي ويطالب باستقالته على الفور.

السفير الأمريكي لدى مقديشو يماموتو ورئيس بعثة الأمم المتحدة إلى الصومال جيمس سوان لردم هوة الخلافات، إلا أنها واجهت عقبات كبيرة وتبددت فرص نجاحها، حيث لم يقدم أحد الطرفين الأساسيين، وهما الحكومة المركزية وولايتي جوبالاند وبونت لاند، مزيداً من التنازلات لتجاوز المشكلة.

وتبدو مواقف الأطراف السياسية متباعدة، فهناك أزمة ثقة وكل طرف متشبث بمواقفه ويحاول أن يخرج من حلبة الصراع منتصراً بعلامة كاملة لأن ما دون ذلك يحمل طعم الهزيمة وأن المسألة باتت مسألة حياة أو موت.

فالرئيس فرماجو المنتهية ولايته يسعى لإثبات وجوده وبرهنة أنه الحاكم الفعلي والمسؤول عن تنظيم الانتخابات. وإذا تحقق له ذلك فإنه يعزز حظوظ إعادة انتخابية في أي عملية تجرى. وفي حال لم يتحقق له هذا الهدف عبر المفاوضات فإن لديه مسارات وخيارات أخرى، فهو ليس في عجلة من أمره.

ويرى مراقبون أن فوز فرماجو بولاية ثانية نهاية لدور بعض رؤساء الولايات الأخرى كرئيس وولاية بونت لاند أسلان مذوبي ورئيس ولاية بونت لاند سعيد ديني في المسرح السياسي في الصومال. وبالتالي فإن سقف مطالبهما عالية ويقامون بضغط المجتمع الدولي بشراسة ويرفضان بشدة توفير طوق نجاة للرئيس فرماجو.

وتعد أبرز النقاط الخلافية بين الطرفين عدم ثقة المعارضة بلجنة الانتخابات الوطنية التي عينتها الحكومة، والتي تراها موالية لأجهزة الدولة الأمنية ما دفع اتحاد المرشحين لإصدار بيان يدعو فيه إلى حل اللجنة، ويهدد بإجراء انتخابات موازية للانتخابات الوطنية.

ومن البنود الخلافية كذلك مقاعد صوماليالاند، وهو كيان منفصل عن الصومال، حيث تقترح حكومة الإقليم إجراء انتخابات في مقديشو تجمع السياسيين المنحدرين من صوماليالاند المقيمين في العاصمة.

لكن الخلاف الأساسي هو كيفية اختيار مندوبي صوماليالاند؛ حيث ترى المعارضة أن الحكومة تريد تنصيب موالين لها وأعضاء في الحكومة ليختاروا ممثلي صوماليالاند في البرلمان بجلسه وبعدهم 57 عضواً، وسيكون لديهم بعض دور حاسم في تحديد هوية المرشح الفائز. أما إقليم غو في ولاية جوبالاند فهو الآخر يبرز نقطة خلافية جوهرية في الأزمة، بحيث يعتبر خلافاً أدى لمواجهة عسكرية في الإقليم. وتتركز نقطة الخلاف في أن الحكومة تريد إبقاء المقاعد الـ16 في مدينة غريهاري التي تسيطر عليها، بينما يرفض قادة الإقليم ذلك ما لم تُنقل سلطة المدينة إليهم.

ويشير المتابعون لمجريات الأحداث بالبلاد، التي تعاني من هجمات متكررة تشنها حركة الشباب، إلى أنه من المحتمل أن يتطور الوضع إلى الأسوأ في ظل إصرار رئيس الإقليم أحمد مادوبي على مغادرة القوات الفيدرالية من الإقليم، والذي ترفضه الحكومة الاتحادية، وهي أوضاع قد تقود إلى اتساع المواجهات بين الطرفين.

وبناء على كل هذه المعطيات فإن الخيارات أمام المجتمع الدولي قد تكون صعبة، وإجراء الانتخابات خلال العام الجاري قد تحتاج إلى عملية قصيرة.

مقديشو - تسود الصومال حالة من التوتر السياسي بسبب الخلافات بين الحكومة من جهة ورؤساء الأقاليم والمعارضة من جهة أخرى حول تفاصيل متعلقة بالية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تاجلت في ظل تزايد القلق من تدويل الأزمة. وهي خطوة ترفضها قوى المعارضة بشدة.

وباتت الأزمة السياسية مطروحة بقوة أمام المجتمع الدولي بعد أن فشلت القوى السياسية في الصومال في التوصل لإيجاد حل لأزمة الانتخابات، حيث أن الجميع يراقب كيف يعالج المجتمع الدولي، ولاسيما القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الصومالي، هذه المشكلة التي قد تعيد البلاد إلى المربع الأول.

وتجاوز الصومال مهلة نهائية كانت محددة لإجراء انتخابات بحلول الثامن من فبراير الماضي عندما كان مفترضاً أن يقاد الرئيس محمد عبدالله فرماجو السلطة، الأمر الذي أدى إلى أزمة دستورية. ويعتبر إئتلاف مرشحي المعارضة الرئيس غير شرعي ويطالب باستقالته على الفور.

السفير الأمريكي لدى مقديشو يماموتو ورئيس بعثة الأمم المتحدة إلى الصومال جيمس سوان لردم هوة الخلافات، إلا أنها واجهت عقبات كبيرة وتبددت فرص نجاحها، حيث لم يقدم أحد الطرفين الأساسيين، وهما الحكومة المركزية وولايتي جوبالاند وبونت لاند، مزيداً من التنازلات لتجاوز المشكلة.

وتبدو مواقف الأطراف السياسية متباعدة، فهناك أزمة ثقة وكل طرف متشبث بمواقفه ويحاول أن يخرج من حلبة الصراع منتصراً بعلامة كاملة لأن ما دون ذلك يحمل طعم الهزيمة وأن المسألة باتت مسألة حياة أو موت.

فالرئيس فرماجو المنتهية ولايته يسعى لإثبات وجوده وبرهنة أنه الحاكم الفعلي والمسؤول عن تنظيم الانتخابات. وإذا تحقق له ذلك فإنه يعزز حظوظ إعادة انتخابية في أي عملية تجرى. وفي حال لم يتحقق له هذا الهدف عبر المفاوضات فإن لديه مسارات وخيارات أخرى، فهو ليس في عجلة من أمره.

ويرى مراقبون أن فوز فرماجو بولاية ثانية نهاية لدور بعض رؤساء الولايات الأخرى كرئيس وولاية بونت لاند أسلان مذوبي ورئيس ولاية بونت لاند سعيد ديني في المسرح السياسي في الصومال. وبالتالي فإن سقف مطالبهما عالية ويقامون بضغط المجتمع الدولي بشراسة ويرفضان بشدة توفير طوق نجاة للرئيس فرماجو.

وتعد أبرز النقاط الخلافية بين الطرفين عدم ثقة المعارضة بلجنة الانتخابات الوطنية التي عينتها الحكومة، والتي تراها موالية لأجهزة الدولة الأمنية ما دفع اتحاد المرشحين لإصدار بيان يدعو فيه إلى حل اللجنة، ويهدد بإجراء انتخابات موازية للانتخابات الوطنية.

ومن البنود الخلافية كذلك مقاعد صوماليالاند، وهو كيان منفصل عن الصومال، حيث تقترح حكومة الإقليم إجراء انتخابات في مقديشو تجمع السياسيين المنحدرين من صوماليالاند المقيمين في العاصمة.

لكن الخلاف الأساسي هو كيفية اختيار مندوبي صوماليالاند؛ حيث ترى المعارضة أن الحكومة تريد تنصيب موالين لها وأعضاء في الحكومة ليختاروا ممثلي صوماليالاند في البرلمان بجلسه وبعدهم 57 عضواً، وسيكون لديهم بعض دور حاسم في تحديد هوية المرشح الفائز. أما إقليم غو في ولاية جوبالاند فهو الآخر يبرز نقطة خلافية جوهرية في الأزمة، بحيث يعتبر خلافاً أدى لمواجهة عسكرية في الإقليم. وتتركز نقطة الخلاف في أن الحكومة تريد إبقاء المقاعد الـ16 في مدينة غريهاري التي تسيطر عليها، بينما يرفض قادة الإقليم ذلك ما لم تُنقل سلطة المدينة إليهم.

ويشير المتابعون لمجريات الأحداث بالبلاد، التي تعاني من هجمات متكررة تشنها حركة الشباب، إلى أنه من المحتمل أن يتطور الوضع إلى الأسوأ في ظل إصرار رئيس الإقليم أحمد مادوبي على مغادرة القوات الفيدرالية من الإقليم، والذي ترفضه الحكومة الاتحادية، وهي أوضاع قد تقود إلى اتساع المواجهات بين الطرفين.



أدوات لا يمكن الاستغناء عنها

الجيش الأميركي يسأل نفسه: ماذا نتعلم من الدرس التركي في ناغورني قره باغ

المُسيرات أحدثت فارقا في المعارك الجوية لكفاءتها وتكاليفها الزهيدة

وتكويته، على الرغم من إصدار سلاح البحرية ومشاة البحرية خارطة طريق لاستخدام الأنظمة المسيرة هذا الشهر.

تحديث الأساليب

يعتبر ديتش أن كل ما سبق يخلق تحديات جديدة أمام أسلوب الولايات المتحدة في حرب المناورة، وحتى الاتصال عبر موجات راديو أف. أم، والذي كان إجراء تشغيلياً تقليدياً للقوات الأميركية التي تقاتل في العراق وأفغانستان على مدار العقدين الماضيين.

ولذلك، سيعتبر إعادة التفكير بشأنه نظراً لأن دولاً مثل روسيا أصبحت أكثر مهارة في تحديد مواقع - وضرب - الوحدات التي لا تهتم بالبقاء معرضة لخطر الصنف.

وقال شو "يجب أن نفكر في التخطيط لعملية تمويه أكبر من هذه. يمكنك إخفاء مركبة أينما تريد إخفائها. ولكن إليك ما لا يمكنك إخفائه: المسارات التي تذهب إلى مواقع القوات، أو مسارات الدبابات، أو مسارات الطين، أو أي شيء آخر، ومسارات آثار الأقدام. لذلك على المستوى التكتيكي، علينا معرفة كيفية إخفاء تحركاتنا وإخفاء مواقعنا ومقراتنا الرئيسية".

وكجزء من جهود إعادة تنظيم سابقة قام بها وزير الدفاع السابق إسبر العام الماضي، سيتم إغلاق وحدة أسيمتريك وورفير غروب، التي أمضت معظم العقدين الماضيين في إرسال مستشارين مدربين تدريباً خاصاً لمحاربة التهديدات بما في ذلك العبوات الناسفة في العراق وحرب المعلومات في أوروبا.

وكان خبراء البنتاغون قد قاموا خلال السنوات القليلة الماضية بتحليل لتقييم الحاجة إلى استخدام موارد المجموعة والقوى العاملة للتحضير لحرب القوى الكبرى.

لكن شو مهتم بإطلاع قادة الخدمة الآخرين، مثل قائد التدريب العسكري الجنرال بول فونك، على ما تعلمه هو وجنوده من دراسة لقطات من معركة ناغورني قره باغ، ويأمل أن يظل الجيش على دراية بهذه الدروس المستفادة، حتى عندما يحول قادة الخدمة انتباههم بعيداً عن حرب الشرق الأوسط للتعامل مع الصين.

ومع ذلك، لم يتضح بعد كيف يتم ترجمة هذه الأرقام إلى حقائق بسبب الضبابية. وقال شو إن "الكلم الهائل من المعلومات المضللة التي تنتشر على شبكات مفتوحة المصدر جعلت من الصعب معرفة كل ما حدث في الوقت الفعلي".

كما أنه لا يزال من غير الواضح للخبراء أن الطائرات المسيرة هي التي تستطيع أن تنتهي الصراع بشكل نهائي لصالح المهاجمين أو المدافعين.

ويقول ديتش إن البعض من الخبراء العسكريين يعتقدون أن الحرب في ناغورني قره باغ هي علامة أخرى على أن أيام اعتماد الجيش الأميركي على سياسة "الصدمة والترويع"، مثل تلك التي اتبعتها القوات الأميركية في بداية الحربين على العراق، قد ولت. وبدلاً من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تستعد لخوض معركة مفتوحة، على غرار حروب الاستنزاف، التي كانت تحدث في الماضي.

جيك ديتش
المسيرات مكنت العديد من الدول من امتلاك قوة جوية كبيرة

ومن المحتمل أن تتجاوز الأتمتة المجال الجوي أيضاً، فالرئيس السابق لوحدة أسيمتريك وورفير غروب يرى أن هناك جيوشاً ضعيفة تحاكي الولايات المتحدة وتنتشر مركبات برية وبحرية مسيرة. وقال "إذا أتت عن طريق الجو، فإنها ستأتي عن طريق البر، وأيضاً عن طريق البحر، فهذه الأنظمة المسيرة ستنتشر لأنها أرخص، وستصبح أصغر وأصغر من حيث الحجم".

ويتحرك مخطوط الدفاع الأميركيون بالفعل في هذا الاتجاه، حيث سعى مارك إسبير وزير الدفاع السابق إلى الوصول إلى هدف إدارة الرئيس دونالد ترامب المتمثل في وجود 355 سفينة بحرية من خلال استثمار المزيد في البحث والهندسة للسفن المسيرة.

ولكن لم يتضح بعد كيف ستتعاقد إدارة الرئيس جو بايدن مع الحجم المستقبلي للأسطول

يُظهر تنامي استخدام المسيرات في الحروب الحاجة إلى تحديث أساليب الجيوش حول العالم. ويبدو أن الولايات المتحدة باتت اليوم متأخرة قليلاً في مسابقة هذا الاتجاه على الرغم من المساعي الحثيثة للبتاغون من أجل اعتماد طرق جديدة أقل تكلفة لاسيما بعد أن أثبتت الطائرات دون طيار التركية فعاليتها حينما رجحت كفة القوات الأذرية في نزاعها مع الجيش الأرميني على إقليم ناغورني قره باغ قبل عدة أشهر.

والسطن - عندما سيطرت أنزيبجان على المجال الجوي في معركتها مع أرمينيا حول إقليم ناغورني قره باغ المتنازع عليه في الخريف الماضي، وربحت الحرب الجوية بطائرات مسيرة تركية، بدأت الحقيقة تتضح أمام خبراء استراتيجيين في الجيش الأميركي، وهي أنه أصبح من السهل مطاردة وقتل أي قوات أكثر من أي وقت مضى والقيام بذلك أيضاً بضعف.

واستمرت المواجهات قرابة شهر ونصف الشهر، وتمكن خلالها الجيش الذي بمساعدة تركيا من فرض الأمر الواقع في المعركة مع القوات الأرمينية، فقد قالت باكوا إنها كبدتها خسائر هائلة في أسلحتها، عبر شن ضربات باستخدام المدفعية والقوات الجوية، التي كانت فيها للمسيرات الكلمة الفصل.

وفي الأيام الأخيرة من الصراع، قام الرئيس الأذري إلهام علييف، بالترويج لقائمة طويلة من المعدات الأرمينية التي يُزعم أنها دمرت أو تم الاستيلاء عليها، بما في ذلك ما يقرب من 250 دبابة و50 مركبة قتال مشاة وأربعة أنظمة دفاع صاروخي روسية الصنع من طراز أس - 300، وكذلك 198 شاحنة و17 وحدة مدفعية ذاتية الدفع.

المسيرات ترجح الكفة

في منتصف أكتوبر الماضي، نسب علييف الفضل للطائرات التركية المسيرة في مساعدة جيشه على تدمير معدات أرمينية بقيمة مليار دولار رغم أن باحثين بجامعة الاقتصاد الأذرية قاموا بحساب القيمة المادية للأسلحة والمعدات التي خسرتها أرمينيا على مدار الحرب التي استمرت 44 يوماً، ونكروا في خلاصة بحثهم أن خسائر القوات الأرمينية بلغت 4.8 مليار دولار.

ويقول الكولونيل سكوت شو الرئيس السابق لوحدة أسيمتريك وورفير غروب التابعة للجيش الأميركي "يمكنك مشاهدة مقطع فيديو لدبابات تتعرض لضربات من نظام جوي مسير، ومواقع مدفعية تتعرض لضربات من نظام جوي مسير، وتضرب القوات بمنظومة جوية مسيرة".

وما يتضح بعد هزيمة القوات الأرمينية أمام القوات الأذرية في الخريف الماضي، هو أن الجيش الأميركي لن يتمتع فقط بالتفوق الجوي ضد منافسيه مثل الصين، ولكن يمكن للدول الفقيرة أيضاً شراء قوة جوية كبيرة.

ويرى شو أن ما هو واضح من خلال ذلك الصراع، هو أن دولة لا تمتلك تمويلاً كبيرة يمكنها القيام بحرب أسلحة مشتركة.

وليس من المفترض أن تكون الولايات المتحدة أو روسيا، فالحد الأدنى

طائرات بيرقدار التركية رجحت كفة الجيش الأذري حين كبد الجيش الأرميني خسائر هائلة في المعدات بلغت مليار دولار

